

التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي (واقع ومقترحات)

■ د. علي المهدي ناصف*

الملخص

يتعرض الاقتصاد الليبي إلى عدة مشاكل منها ما هو تاريخي ودوري ومنها ما هو حديث. الأولى هي تراجع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية، والثانية هي الصراعات السياسية والعسكرية التي تمر بها البلاد وما أثر ذلك على مجرى الحياة الاقتصادية. وتتمثل مشكلة الدراسة في أن هناك تحديات عديدة ومتنوعة، داخلية وخارجية، تتبع من مصادر شتى وتهدد بإلحاق الخسائر بالاقتصاد الليبي. ومن ثم فإن هدف هذه الدراسة هو توضيح أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي والوقوف على حجم تلك التحديات وتقديم مقترحات لمواجهة تلك التحديات. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم مقترحات منها العمل على تنوع الاقتصاد الليبي وتنوع إيراداته وبناء مناخ استثماري قوي وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالعنصر البشري وغيرها.

1 - المقدمة

تواجه العديد من الدول وخاصة النفطية منها، المعتمدة على قطاع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مختقات في موازنتها مما جعلها تتخذ سياسات لخفض إنفاقها العام للحد من تبعات تراجع أسعار النفط وأثارها على الميزانية العامة للدولة. ولذا فإن الحكومة الليبية ستواجه مجموعة من التحديات منها انخفاض أسعار النفط والتي سوف تسبب عجز الموازنة في هذا العام والأعوام القادمة إذا لم تتغير هذه الأسعار وبالتالي عليها أن تتخذ إجراءات معينة لمواجهة هذه التحديات في الوقت الذي شهد فيه الإنفاق الحكومي ارتفاعا متواصلا خلال السنوات الماضية. وتبرز عدة تساؤلات منها هل

*عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

تلجأ الدولة إلى الاقتراض أو إلى خصخصة بعض الشركات الحكومية أو الاستغناء عن بعض المشاريع الاستثمارية أو الانفتاح الاقتصادي أو التوقف عن الاستثمار في المشاريع التتموية كما يتعرض الاقتصاد الليبي إلى عدة مشاكل منها ما هو تاريخي ودوري ومنها ما هو حديث. الأولى هي تراجع أسعار النفط العالمية إلى مستويات قياسية، منخفضاً عن 37 دولاراً للبرميل في ديسمبر 2015، ما كبد الاقتصاد الليبي خسائر غير مسبوقة منذ خمسين عاماً. والثانية هي الصراعات السياسية والعسكرية التي تمر بها البلاد وما أثر ذلك على مجرى الحياة الاقتصادية. ولقد قدر ديوان المحاسبة قيمة الخسائر بما يزيد عن 60 مليار دينار خلال عامي 2013 و2014.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد الليبي يواجه تحديات عديدة ومتنوعة (داخلية وخارجية - مباشرة وغير مباشرة .)، وهي تحديات تتبع من مصادر شتى وتهدد بإلحاق أضرار الأضرار بالاقتصاد الليبي.

وبالتالي فإن السؤال الذي تدور حوله الدراسة هو:

ما هي أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي ؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي :

- 1 - ما هي التحديات الاقتصادية الداخلية التي تواجه الاقتصاد الليبي ؟
- 2 - ما هي التحديات الاقتصادية الخارجية التي تواجه الاقتصاد الليبي؟
- 3 - ما هي الآثار الناجمة عن تلك التحديات الاقتصادية ؟
- 4 - ما هي سبل مواجهة تلك التحديات الاقتصادية ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي الوقوف على حجم تلك التحديات .
- تقديم مقترحات لمواجهة تلك التحديات .

منهجية البحث

نظراً لطبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة فإن الدراسة سوف تعتمد بصفة أساسية على الأسلوب الوصفي ، وتستعين الدراسة بالإحصاءات المتاحة في رصد وتتبع حجم التحديات

الاقتصادية. ولقد تم الاعتماد في جمع المادة العلمية لهذه الدراسة على رسائل علمية وأبحاث ومقالات فضلاً عن الكتب ذات العلاقة. وتنقسم هذه الورقة إلى المباحث التالية:

(1) واقع الاقتصاد الليبي

(2) مفهوم التحديات الاقتصادية

(3) التحديات الاقتصادية الداخلية

(4) التحديات الاقتصادية الخارجية

(5) التوصيات

2- واقع الاقتصاد الليبي

كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاداً معتمداً على بعض المساعدات الأجنبية و الصادرات لبعض السلع الزراعية البسيطة إلا أنه بعد اكتشاف النفط حقق الاقتصاد الليبي بفضل ذلك فائضاً في الميزان التجاري لأول مرة سنة 1963 والذي بلغ حوالي 35 مليون دينار.

وتشير البيانات أن ليبيا تمتلك ما يقرب من 3.3 في المئة من احتياطات العالم المؤكدة والتي تمثل 39.1 مليار برميل⁽¹⁾. أما احتياطات الغاز الطبيعي فتبلغ 51.3 مليار قدم مكعب (bcf) أي 1450 مليار متر مكعب (bcm).

أما فيما يتعلق القطاع الزراعي ورغم إنفاق مبالغ كبيرة عليه، إلا أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي المنشود من الحبوب، وخصوصاً الشعير والقمح. وقد تم وضع وتنفيذ ثلاث خطط اقتصادية، نص في الخطة الثلاثية الأولى صراحة على أن من أهدافها (تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الضرورية الاستهلاكية في فترة تتراوح بين 8 - 10 سنوات، واعتبر هذا الهدف التزاماً على الدولة).

وفي سبيل ذلك خصص مبلغ 2170 مليون دينار لهذه الخطة، منها 311.3 مليون للاستثمار في قطاع الزراعة، أي بنسبة 14.4 % من إجمالي المخصص للفترة. يصعب الجزم اليوم - حتى بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على وضع واعتماد السياسة الزراعية والغذائية في ليبيا بموضوعيتها وصحتها⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعة غير النفطية فإنه لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من الاقتصاد الليبي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد النفط. في بداية الستينيات لم تولي الدولة اهتماماً ملحوظاً للقطاع وهذا يتضح من الخطة الخماسية الأولى 1963 - 1968 حيث خصص للقطاع حوالي 2.4 % فقط من الميزانية. وفي الفترة 1962 -

1981 كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد النفط . 5.2٪ ويواجه الاقتصاد الليبي عدة صعوبات من عدة عقود ولعل أهم تلك الصعوبات أنه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع الهيدروكربونات لفترات طويلة حيث كانت ولا زالت تساهم بأكثر من 70 ٪ من إجمالي الناتج المحلي (الجدول رقم 1)، و 90 ٪ من الإيرادات الحكومية . كما تم فرض عقوبات دولية في منتصف التسعينيات و حتى عام 2003 واندلاع الاحتجاجات في 17 فبراير 2011 ومن ثم فرض عقوبات دولية في 26 فبراير لينخفض إنتاج النفط إلى 22 ألف برميل يوميا في يوليو 2011 وكذلك في الأعوام 2013 - 2015 بسبب توقف الصادرات بسبب النزاع السياسي وما تبعه من هبوط أسعار النفط الدولية في يوليو 2014 .

الجدول رقم (1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*

السنة	النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات	الزراعة
1990	60.6	5.3	30.4	3.7
1995	59.7	5.4	31.5	3.4
2000	55.5	5.4	35.6	3.5
2005	52.6	5.3	38.7	3.4
2010	44.6	5.3	46.7	3.4

* الأرقام عبارة عن نسب مئوية

المصدر : منشورات المصرف المركزي

الجدول رقم(2) بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي.

2011	2010	
60.0 -	2.9	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
19.2	3.3	معدل التضخم
0.51	1.77	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
	70 مليار برميل	الاحتياطي من النفط

3 - التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي

التحديات هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية⁽³⁾. وعلى الرغم من أن هناك العديد من التحديات والمتطلبات الاقتصادية، سياسية، اجتماعية... التي تواجه الاقتصاد الليبي إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المختقات إجمالاً.

إن التحديات الاقتصادية هي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق اقتصادية أو ذات بعد اقتصادي نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وتشكل تهديداً أو خطراً على مستقبل النمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

وفقاً لطبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على سلعة النفط كمصدر رئيس للصادرات و إيرادات الحكومة، ومع تأثر هذه السلعة بالعوامل الخارجية من ناحية الطلب والعرض فإن الاقتصاد الليبي تعرض إلى كثير من الصعوبات ومن أهمها تلك التي رافقت انخفاض الأسعار العالمية للنفط، غير أنه برزت مجموعة من العوامل الداخلية والتي ظهرت منذ عام 2011 وحتى 2015 باستثناء 2012. إن التأثير المزدوج للعوامل الخارجية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط والعوامل الداخلية التي أثرت على حجم الصادرات والذي وصل إلى 400 ألف برميل يومياً في 2015 وتوقفها في معظم أشهر سنة 2013، هذا التأثير شكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وأثرت على العملة المحلية وظهور السوق الموازية للنقد الأجنبي.

ويمكن تقسيم التحديات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين، وهما التحديات الاقتصادية الداخلية والتحديات الاقتصادية الخارجية.

3 - 1 التحديات الاقتصادية الداخلية

توجد العديد من التحديات التي تعيشها الدولة الليبية ومع أن الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية متداخلة إلا أنه في هذه الورقة سنركز على التحديات الاقتصادية بصفتها التحدي الرئيس للدول. ونقصد بالتحديات الاقتصادية الداخلية بأنها الصعوبات أو العوائق ذات بعد اقتصادي النابعة من البيئة المحلية ومنها النظام الاقتصادي السائد والبيئة والمناخ الاستثماري فضلاً على هيكلية الاقتصاد.

3 - 1 - 1 اتساع دور الدولة

من بداية عقد الخمسينات إلى أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي انتهجت البلدان النامية سياسيات تنموية نحو توسيع نطاق القطاع العام وذلك بحسب الاختلاف

في نوع الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي . وبمراجعة خطط التنمية الاقتصادية الخماسية (1976 - 1980 ، 1981 - 1985) يلحظ أن الثقل الاقتصادي تحول لمصلحة القطاع العام الذي أُعتبر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث استأثر بما يزيد عن 85 ٪ من المخصصات المالية لخطط التنمية المشار إليها .

إلا انه واجهت تلك الاقتصاديات ومنها الاقتصاد الليبي جملة من المعوقات التي كانت تقوض جهود التنمية و منها ما يأتي :-

- 1 - الرغبة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من هيمنة الشركات الأجنبية .
- 2 - الاعتماد الكبير على استيراد المدخلات الوسيطة والمعدات الإنتاجية في تنفيذ وتجهيز مشاريع التنمية المختلفة .
- 3 - تملك وسائل الإنتاج والسيطرة على الصناعات المختلفة و الأنشطة ذات الأهمية الإستراتيجية .
- 4 - اختلال هيكل التجارة الخارجية وتضخم الجهاز الإداري للدولة ، واختلال سوق العمل .
- 5 - تشجيع القطاع العام من خلال الحوافز مثل توفير العملة الصعبة، والقروض الميسرة الأراضي الرخيصة، والحماية الجمركية ، وغيرها من الحوافز .
- 6 - اختلال البنية الإنتاجية نتيجة ضعف أداء النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية الزراعية والصناعية .
- 7 - اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاع الخدمات لصالح الأخير . وعلى الرغم من اتباع الحكومة لسياسات توسيع دور القطاع الخاص نتيجة لأن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية كانت أقل بكثير من الأهداف المعلنة في خطط التنمية ، إلا أنه ونتيجة لعدم الثقة البيروقراطية وسوء الإدارة لم يتسع دور القطاع الخاص بالشكل المطلوب .

3 - 1 - 2 هيكل الإيرادات الفعلية

نظرا إلى طبيعة الاقتصاد الليبي فإن قطاع الهيدروكربونات يساهم بأكثر من 70 ٪ من إجمالي الناتج المحلي و90 ٪ من الإيرادات الحكومية اتجهت ليبييا إلى اتخاذ سياسات تخفيض الضرائب وكانت نسبة حصيلة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة . وكذلك ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناتج عن اتساع الاقتصاد الموازي .

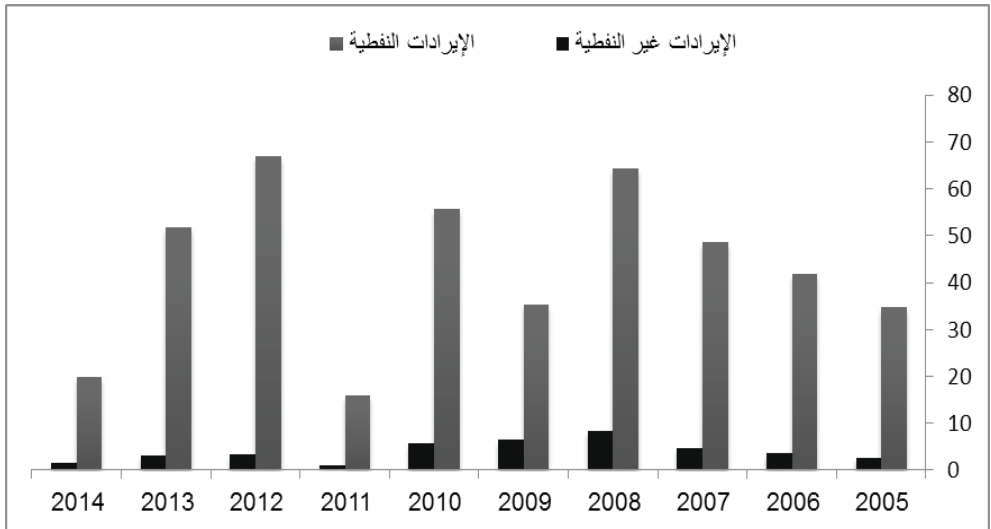
ويوضح الجدول رقم (2) حجم وهيكل الإيرادات الفعلية 2005 - 2014 . كما يوضح الشكل رقم (1) هيكل الإيرادات والتي تكاد تمول بالكامل من الإيرادات النفطية .

جدول رقم (2) حجم وهيكل الإيرادات الفعلية 2005 - 2014 (مليون د. ل.)

السنة	الإيرادات النفطية	%	الإيرادات غير النفطية	%	إجمالي الإيرادات
2005	34,764	92.92	2,65	7.08	37,414
2006	41,934	92.25	3,523	7.75	45,457
2007	48,636	91.14	4,728	8.86	53,364
2008	64,417	88.56	8,324	11.44	72,741
2009	35,347	84.59	6,438	15.41	41,785
2010	55,713	90.59	5,79	9.41	61,503
2011	15,83	94.15	0,983	5.85	16,813
2012	66,932	95.44	3,199	4.56	70,131
2013	51,776	94.54	2,988	5.46	54,764
2014	19,977	92.73	1,567	7.27	21,543

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، تقارير مختلفة.

الشكل رقم (1) هيكل الإيرادات



3 - 1 - 3 رأس المال البشري والتعليم

إن من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية توفير قوة عاملة ماهرة وسوق عمل ولذلك يجب التركيز على تحسين الإنتاجية من خلال تعزيز التعليم وتوجيه رأس المال البشري لدعم القطاع الخاص والاستفادة من الدولة الفتية ولعل من أهم الصعوبات في هذا المجال ما يلي:

- 1 - عدم ربط البحث العلمي بتطوير القطاعات الاقتصادية
- 2 - ضعف التنسيق ما بين المجتمع المحلي والمؤسسات الحكومية من جهة وبين الجامعات والمراكز البحثية من جهة أخرى.
- 3 - عدم ربط مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل.
- 4 - ضآلة حجم الإنفاق الحكومي على صناعة البحث العلمي.
- 5 - عدم توافر وسائل البحث العلمي والتقني، والقوى الفنية المساندة من مراكز الأبحاث والخدمات المكتبية المتطورة.

3 - 1 - 4 قطاع الصناعات التحويلية

على الرغم من أن قطاع الصناعات التحويلية تمتع بالعديد من المزايا مثل توفر الكهرباء والاتصالات ، فضلاً عن إنشاء مركز البحوث الصناعية وإنشاء مصرف التنمية إلا أنه عانى من آثار سلبية منها سوء إدارة المشاريع الصناعية وارتفاع أسعار المدخلات وانخفاض أسعار الإنتاج وغيرها من العوامل السلبية.

أيضاً هناك عوامل أدت إلى ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي منها ارتفاع قيمة الدينار الليبي خلال فترة الازدهار مما جعل السلع المستوردة أرخص بكثير من تلك المنتجة محلياً، وثانياً، على المدى القصير فإن الاستثمار في التجارة والعقارات والخدمات ذات العوائد المرتفعة والمخاطر المنخفضة كانت أكثر جاذبية من قبل المستثمرين.

كما بقي قطاع التصنيع يسجل ضعفاً منذ التسعينات، إضافة إلى ضعف قطاع الخدمات (الذي يعتبر دافعاً في النمو الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي)، وكذلك في قطاع الزراعة. إن ضعف الإنتاجية لا يدل عن غياب الكفاءة في ظل نموذج الاقتصاد الموجّه فحسب، بل يعكس أيضاً تأثير العقوبات الدولية والانعزال عن الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾.

3 - 1 - 5 النشاط التصديري

ويواجه النشاط التصديري العديد من الصعوبات من أهمها :

- 1 - ارتفاع تكلفة إنتاج السلع المحلية.
- 2 - عدم توفر مستلزمات التسويق المناسبة .
- 3 - عدم التركيز على السلع التي تتوفر بها مزايا تصديرية وخاصة تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على مواد محلية.
- 4 - ضعف الارتباط بين عمليتي الإنتاج والتصدير نتيجة للفصل بين الجهات المنتجة والمصدرة مما أدى إلى عدم التركيز على الإنتاج الجيد .
- 5 - قلة المهارات والخبرات التسويقية المؤهلة وكذلك قلة الدراسات المتعلقة بالتسويقية ونقص في البيانات الخاصة بالسوق الخارجي.
- 6 - الإجراءات الإدارية المتشابكة تؤدي إلى عدم التزام المصدرين بالمواعيد المحددة مع العملاء مما يؤدي إلى عدم التعامل معهم مرة أخرى.
- 7 - عدم وجود تعاون يذكر من معظم الجهات ذات الاختصاص في مجال التصدير وخاصة فيما يتعلق بتحديد السلع الممكن تصديرها وطرق الاتصال بالأسواق الخارجية.
- 8 - ضعف البنية التحتية الداعمة للاستثمار وضعف التشريعات التشجيعية للمستثمرين وضعف السياسات التسويقية والإستراتيجية.

3 - 1 - 6 انخفاض الصادرات النفطية

خلال الفترة 2011 - 2015 شهدت الصادرات النفطية تراجعاً ملحوظاً نتيجة الأحداث التي تمر بها البلاد. فقد بلغ إنتاج ليبيا من النفط قبل 2011 حوالي 1.7 مليون برميل يومياً، فيما هبط الإنتاج في يوليو 2011 إلى 22 ألف برميل يومياً وفي عام 2012 ارتفعت إلى قرابة 1.5 مليون برميل يومياً (الشكل رقم 2) ، وبقي على المستوى ذاته حتى منتصف 2013، لينخفض الإنتاج إلى 700 ألف برميل. كما انخفض إنتاج ليبيا من النفط بعد ذلك إلى 200 ألف برميل فقط في مايو 2014.

ولا يزال الإنتاج منخفضاً خلال 2015 حيث سجل أقل من 400 ألف برميل يومياً في يوليو 2015. وقددرت الإيرادات النفطية المتوقعة للعام 2014 بنحو 20 مليار دينار ، وذلك نتيجة لغلق موانئ تصدير النفط طيلة عام، في حين تقدر في الأوقات العادية بـ 45 مليار دينار سنوياً.

3 - 1 - 7 محدودية الموارد المائية

تعاني ليبيا من نقص في مواردها المائية المحدودة، الأمر الذي يتطلب ضرورة ترشيد الاستهلاك من هذا المورد الحيوي والهام وبخاصة في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويعتبر النقص في إمداد المياه وعدم انتظام سقوط الأمطار بالكميات الكافية و محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وعدم كفاءة الخدمات الزراعية وسوء الإدارة لإدارة المصادر الطبيعية بصورة مستدامة ، وانتشار الآفات الزراعية من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وتسبب في خفض إنتاجية القطاع و بالتالي فإن هذا القطاع ، لا يمكن التعويل عليه كقطاع استراتيجي بديل في عملية التنمية

وتشير الدراسات إلى أن إجمالي الموارد المائية التقليدية تبلغ حوالي 4032 مليون م³ أو حوالي 93.5 % من إجمالي الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المتاحة بليبيا البالغة حوالي 4.3 مليار م³ عام 2004. في حين يبلغ إجمالي الموارد المائية غير التقليدية حوالي 278 مليون م³ تمثل حوالي 6.5 % من إجمالي الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية المتاحة بليبيا .

إن عدم الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة في ليبيا أدى إلى عجز قدر بحوالي 275 مليون م³ وذلك بسبب السحب الجائر من المياه الجوفية و حدوث تدهور في نوعية المياه مما جعلها غير صالحة للاستخدام وذلك بسبب ارتفاع نسبة ملوحتها . بالإضافة إلى أن الاستخدام الزائد للموارد المائية في قطاع الزراعة والتي تستهلك الجزء الأكبر من المياه لأسباب عديدة منها إنتاج محاصيل شرهة للمياه على مساحات كبيرة ، وضياع نسبة كبيرة من مياه الري بسبب البخر أو الصرف المباشر⁽⁵⁾ .

3 - 1 - 8 توفر قاعدة بيانات

إن عدم توفر المعلومات الأساسية على هيكل وخصائص الاقتصاد ، وانعدام المسؤولية والمصداقية ، وغياب دراسات الجدوى والنقص الحاد في المهارات والخبرات والكوادر الفنية والعلمية كانت السبب في ضعف كفاءة الإنفاق العام وتدني الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والأنشطة الاقتصادية وما ترتب عليها من افتقار عملية التنمية إلى عنصر الاستدامة .

3 - 1 - 9 ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية

يتنامى دور منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى ثلاثة أنواع من المهام المناطة لمنظمات المجتمع المدني:

1 - المهام التقليدية وهي توفير الخدمات.

2 - المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية

3 - المساهمة في اقتراح السياسات على المستويين الوطني والمحلي.

ألا أنها تواجه عدة تحديات منها أنها حديثة التكوين، وكيفية تعاطي السلطات المركزية والمحلية معها. وضعف مؤسسات المجتمع المدني في مجال التنمية بسبب عدم استكمال بناء المؤسسات الدستورية⁽⁶⁾.

3 - 2 التحديات الاقتصادية الخارجية

3 - 2 - 1 تدهور أسعار النفط

تدهور أسعار النفط العالمية في أوائل الثمانينات وفرض العقوبات الاقتصادية التي انعكست سلبا على النشاط الاقتصادي، أديا في نهاية المطاف إلى تعطيل عملية إعادة تأهيل القطاع الخاص منذ عام 1988. ونتيجة لما خلفه الاقتصاد الموجّه، ما يزال القطاع العام يحتل ثلاثة أرباع العمالة، في حين، يبقى قطاع الاستثمارات راكدا إذ لا يتجاوز 2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁷⁾.

بالإضافة إلى الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي من تراجع إنتاج النفط وتصديره فإن الأسعار العالمية للنفط السلعة الوحيدة التي لازال الاقتصاد الليبي يعتمد عليها أخذت في الهبوط. فخلال الفترة 2011 - 2015 لازال الاقتصاد الليبي يعاني من عجز في الموازنة باستثناء عام 2012 وقد سبب الهبوط المتواصل في أسعار الخام عالمياً على مدار الأشهر الأخيرة من العام 2014 وبداية العام 2014 وعام 2015 في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة مما اضطرها للجوء إلى احتياطاتها من النقد الأجنبي. ووفقا للتقرير الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن العجز في 2015 سيصل إلى 31 ٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 11 ٪ في 2014⁽⁸⁾.

3 - 2 - 2 نقل التكنولوجيا

1 - تعاني الدول معظم النامية ولا سيما ليبيا من فجوة تقنية، تتبلور مما يجعل منتجاتها عاجزة عن المنافسة في الأسواق العالمية، و انعكاس هذه الفجوة سلبياً على برامج التنمية الاقتصادية.

2 - هناك الكثير من السلبيات التي ترافق نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية والتي تتمثل في الكلفة المرتفعة التي تتبع استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة.

3 - احتكار الدول الصناعية المتقدمة للتكنولوجيا، وتمسكها بموجب حقوق الملكية الفكرية.

3-2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي ويعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار⁽⁹⁾. ونتيجة للوضع الراهن وعدم الاستقرار السياسي والأمني غادرات جميع الشركات الجانبية العاملة في ليبيا.

4- التوصيات والمقترحات

4-1 إعادة تحديد دور الدولة والتخفيف من الأعباء التي تتحملها الدولة والالتفات إلى البنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية بدلا من المشاريع الخاسرة⁽¹⁰⁾. تقليص هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد ليلعب دوره بكل جدية وفعالية وحرية مع توعية إعلامية كبيرة لذلك ومراجعة التشريعات بالخصوص.

إن أي إستراتيجية تستهدف تكوين قطاع خاص قوي ومنافس كفاء للقطاع العام يمكنه المشاركة بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية، لا بد لها من توفير العناصر الآتية :-

أ - بنية تشريعية توفر قوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس والقانون التجاري

ب - بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها .

ج - تأمين بيئة اقتصادية مستقرة

د - نظام مالي مستقر وفعال، يعمل في ظل إطار تنظيمي لا يوفر الأمان والسلامة

فحسب، بل يعزز المنافسة، ويحمي المودعين، ويخلق الثقة في السوق المالية .
هـ - إستراتيجية تصحيحية تزيل التشوهات في الاقتصاد التي تعرقل تحقيق التخصيص الكفوء للموارد⁽¹¹⁾.

4- 2 بناء مناخ استثماري قوي وتشجيع القطاع الخاص وذلك من خلال الآتي:

- 1 - العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 2 - انسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام القطاع الخاص عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- 3 - فتح مجال الاستثمار في القطاعات التنافسية لاسيما أمام الاستثمار الأجنبي.
- 4 - رفع القيود أمام المساهمة الأجنبية في قطاع الخدمات مثل قطاعي التوزيع والمالية حيث يمكن خلق فرص العمل.
- 5 - متابعة الإصلاحات في إدارة الجمارك قصد محاربة التجارة غير الرسمية وتقليص مدة التخليص الجمركي.
- 6 - إجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار ومن أهمها منح الحوافز والامتيازات والتسهيلات، والعمل وفق مفهوم النافذة الواحدة.
- 7 - العمل على تحسين البنية الأساسية كتوسيع الطرق وتطوير الأداء للطاقة الكهربائية باعتبار الكهرباء من أهم مقومات نجاح الاستثمار.
- 8 - أن تعمل الحكومة على إنشاء المناطق الصناعية باعتبارها من أهم الأساليب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 9 - تحتاج ليبيا خلال المرحلة المقبلة إلى وضع إستراتيجية تنموية شاملة، من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج إلى مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة. ويتطلب إنجاح هذه الإستراتيجية التنموية إدارةً اقتصاديةً فاعلةً تدعم المستثمرين، وقطاعاً مصرفياً ديناميكياً يضمن الوصول إلى التمويل، وإطاراً قانونياً وتنظيماً واضحاً يحمي حقوق الملكية، ويقي من الممارسات الضارة بالمنافسة، ونظاماً قضائياً غير منحاز يسهر على تنفيذ مقتضيات العقود، وآليات مناسبة لتعزيز الثقة الاجتماعية في مجتمع افتقر إلى مثل هذه الثقة مدة أربعة عقود وتبف⁽¹²⁾.

4 - 3 فيما يخص المياه

- 1 - استخدام نظم الري المدخرة للمياه في القطاع الزراعي وهي نظم الري الرش وبالتقسيط .
- 2 - الاستفادة القصوى من المياه السطحية وذلك بإقامة السدود والصهاريج والأحواض الأرضية لحجز وتجميع مياه الأمطار.
- 3 - استنباط المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المنخفض .
- 4 - ضرورة إقامة العدادات المنزلية وربط الاستهلاك بالقيمة وأن يكون هناك تحصيل شهري لقيمة استهلاك المياه مع تقسيمها إلى شرائح وفق كميات الاستهلاك .
- 5 - يجب أن يتم تشغيل محطات التحلية بكامل طاقتها التصميمية وزيادة أعدادها للاستفادة من هذا المورد اللامحدود للمياه والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال .
- 6 - وقف حالة التصحر التي تواجه بعض المناطق واستغلال الأراضي الزراعية القابلة للاستثمار ودعم المزارعين بشكل مدروس والاهتمام بأشجار الزيتون و النخيل.
- 7 - دراسة إيجابيات وسلبيات التوسع في الزراعات المحمية (البيوت الزجاجية مثلا)، وخاصة من النواحي الصحية والبيئية والتوسع في الري بالتقسيط كوسيلة فعالة ناجحة لتحقيق الترشيد العلمي والعملية لمياه الري.
- 8 - نقل تقنيات صناعة البذور ومتابعة الأبحاث الخاصة بالتقنية الحيوية والهندسة الوراثية.

4 - 4 الاهتمام بالعنصر البشري والتعليم وذلك من خلال الآتي:

- 1 - على ليبيا أن تواجه التحديات المرتبطة بتأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها على تزويد أسواق العمل باليد العاملة ذات المهارات التي تلبى حاجات المشاريع الاقتصادية في مجالات الصناعة والخدمات، ومواكبة متطلبات التنوع الاقتصادي. فعلى رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسّن ملموس في مستويات الالتحاق بالتعليم، إلا أن ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط المتعلّمين تكشف عن ضعف جودة التعليم الذي يحتاج بدوره إلى ثورة حقيقية قد تستغرق سنوات⁽¹³⁾.
- 2 - الاستثمار في العنصر البشري وذلك من خلال التعليم والتدريب حيث أن فشل برامج التنمية يكون بسبب إهمال تنمية الموارد البشرية. إن لهذا النوع من الاستثمار

أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضاً إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.

3 - الاستثمار في مجالات البحث والتطوير.

4 - الاهتمام ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني

5 - ربط خطة التعليم في الدولة بخطةها الوطنية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 - 5 تنوع النشاط التصديري وذلك من خلال الآتي:

1 - لتعزيز نمو القطاع غير النفطي وخلق فرص للعمل في ليبيا، ينبغي أن تستخدم العائدات النفطية الاستثنائية بشكل استراتيجي قصد تسهيل عملية التحول إلى اقتصاد سوق تنافسي.. إنَّ الاستخدام الأمثل للعائدات النفطية، يستوجب تعزيز إدارة المالية العامة على المدى المتوسط، وذلك عن طريق تبني إطار شفاف لتحضير وتنفيذ الميزانية العامة، وضبط الإنفاق العام⁽¹⁴⁾.

2 - تطوير قطاع النفط والغاز من حيث الاستكشاف والاهتمام بصناعة البتروكيماويات.

3 - دعم القطاع السياحي وذلك من خلال تطوير المواقع السياحية وتسويقها والترويج لها ووضعها على خارطة ليبيا السياحية .

4 - 6 استكمال الأطر التشريعية والمؤسسية لعملية الخصخصة وذلك من خلال الآتي:

1 - منع استحواذ مجموعة معينة من الأفراد أو بعض المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سيتم خصصتها.

2 - ضرورة التدرج في تطبيق برنامج الخصخصة

3 - مراعاة الأبعاد الاجتماعية في برنامج الخصخصة.

4 - حماية المستهلك من حيث مستوى الأسعار وجودة السلعة والخدمة.

5 - جعل تجارب البلدان الناجحة في تطبيق برنامج الخصخصة، درسا يمكن الاستفادة منها.

6 - إعادة التوازن بين القطاع العام والخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية.

7 - ضرورة تطوير الأسواق المالية، حتى يتم تداول الأسهم بالأسعار المنطقية وبالشفافية المطلوبة وبالسرعة المناسبة.

- 8 - وضع معايير واضحة لاختيار الشركات العامة المراد خصصتها.
- 9 - حسن استخدام عوائد الخصخصة من قبل الحكومة، وذلك بتحديد أهداف مسبقاً للعوائد التي يمكن الحصول عليها من خلال الخصخصة.
- 10 - الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يخص تعويضات الثوار والمتضررين من الحرب بإشراكهم في عملية الخصخصة بدلاً من التعويضات المادية المباشرة⁽¹⁵⁾.

4 - 7 فيما يخص التقنية

- 1 - بناء إستراتيجية تقنية تقوم على المحاكاة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- 2 - التطوير والتطوير والإضافة ومحاولة تغيير عناصر العملية الإنتاجية.
- 4 - 8 توفير قاعدة بيانات سليمة وذلك من خلال الآتي:

- 1 - إنشاء بنية تحتية ذات مستوى عالمي مع الأخذ في الحسبان تطويرها .
- 2 - إن أي خطط للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي أي بلد لا يمكن أن تكون ناجحة دون أن تستند إلى معطيات إحصائية موثقة وأحد أهم مصادر تلك المعطيات أن لم يكن أهمها جميعاً هي التعدادات السكانية العامة.
- 3 - إقامة وتعزيز المراكز الوطنية لتوليد التكنولوجيا وتطويرها ونقلها وربطها بالقطاعات الإنتاجية لتمكينها من تلبية احتياجاتها الفعلية، وبالمؤسسات التعليمية القائمة لتمكينها من رسم سياسة علمية متناغمة مع السياسة التقنية وخطط التنمية الشاملة في الدولة.

4 - 9 توصيات مرتبطة

- (1) إجراء إصلاحات في النظام المصرفي.
- (2) إن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق التنمية البيئية وكذلك الاستفادة وتكمن هذه الأدوار في إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية.

- (3) القضاء على الفساد الإداري والتأكيد على الشفافية.
- (4) تحسين خدمات الرعاية الصحية من حيث النوعية والكمية.
- (5) الاهتمام بقطاع الخدمات حيث من المتوقع بأنه سيلعب دوراً مهماً مرتبطاً بنمو قطاع النقل والاتصالات والخدمات المالية بقوة وخاصة خلال الإعمار ونمو قطاع

الإنشاءات بشكل كبير بعد انتهاء الأزمة الليبية.

الهوامش:

1. Cairnes, J. E. (1859), The Australian Episode. Frazer's Magazine, Reprinted in Taussing, F. W., selected reading in International Trade and Tariff Problems, 1921, Ginn and company, New York
2. اطلوبة، عبدا للطيف عيسى ، السياسة الزراعية والغذائية في ليبيا والعوامل المؤثرة فيها (1970 - 2000) نظرة تقويمية، 2007.
3. أنيس فتحي، الإمارات إلى أين ..استشراف التحديات والمخاطر على مدى 25 عاماً ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، 2005 ، ص15 - 17 .
4. تقرير اقتصادي - البنك الدولي مايو 2006 مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5. قاسم، أحمد محمد فراج ،بعض الجوانب المرتبطة بالاستخدام الحالي والمستقبلي للموارد المائية في ليبيا
كلية الاقتصاد بدرنة - جامعة عمر المختار - ليبيا
<http://kenanaonline.com/users/amfk/posts/89063>
6. http://www.zowaa.org/Arabic/articles/art_20260112_2.htm
7. تقرير اقتصادي - البنك الدولي مايو 2006 ، مرجع سابق ذكره.
8. التقرير الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 4 يناير، 2014 .
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177 - إبريل 2002 - ص2 - 3.
10. مصطفى محمد العبد الله ، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص36.
11. فلاح خلف علي الربيعي، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص ، بحث غير منشور
12. الحسن عاشي، ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة ،
<http://carnegie-mec.org/publication2011>
13. الحسن عاشي، المرجع السابق.
14. التقرير الاقتصادي، البنك الدولي ،مايو 2006 ،مرجع سابق ذكره.

15. ناصف، علي المهدي؛ محفوظ، عبد الرحمن، الخصخصة في ليبيا - الاستفادة من تجربة الخصخصة في بعض دول البلقان بعد الحرب، بحث غير منشور